

التحضر في دول الخليج العربي المعاصرة

د. اسحق ي. قطب

مقدمة

لقد سببت دراسة التحضر في الأقطار العربية قلقاً متزايداً بين علماء الاجتماع. وبالرغم من أن هذا الجزء من العالم شهد نمواً حضرياً عبر قرون بعد ظهور الإسلام، فإن الدراسات السابقة تناولت موضوع التحضر بأسلوب وصفي، مشيرة إلى الاتجاهات والمميزات العامة، ولكنها لم توجه اهتماماً كبيراً إلى تحليل ظاهرة التحضر إلا في العقد الماضي.

تحاول هذه الورقة دراسة نمو التحضر في دول الخليج الواقعة بمحاذاة مياه الخليج العربي، وهي: الكويت، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، عُمان. وعلى وجه الخصوص، تقوم الورقة بما يلي:

- تقديم خلفية تاريخية موجزة لتلك الأحداث ذات الصلة بعملية التحضر.
- تضع تصورات للاتجاهات الديموغرافية الحالية في الدول المعنية، إذ إن التكوين العددي للسكان يشكل مؤشراً للتحضر الحالي والمستقبلي في هذه الجهات.
- تبحث بعض المميزات الحضرية والاتجاهات التطورية التي تدل على أن هذه الدول المعنية تمر بتجربة فريدة في النمو الحضري تختلف عن تجارب غيرها من الأقطار العربية.
- تبرز بعض العوامل الاقتصادية الاجتماعية التي تؤثر في التحضر، مع التأكيد على بُنية القوة العاملة.
- تبحث باختصار الأمور المقررة لخطّة تحضر مستقبلية مناسبة للإقليم، في ضوء التطورات الاقتصادية الاجتماعية السياسية الحالية في هذا الجزء من العالم.

- وفي الختام، تشير الورقة إلى ضرورة القيام بالدراسات الاجتماعية المتعلقة بموضوع التحضر في أقطار الإقليم.

المنظور التاريخي

هناك العديد من الدلائل التاريخية على ازدهار المدن في الأقطار العربية طوال مختلف المراحل قبل انتشار الإسلام وبعده. وكانت بُنيته الحضريّة تعكس نظم الاقتصاد والسياسة والاجتماع والقيم الروحية السائدة في الحقب التاريخية المختلفة. وقد تناولت المؤلفات حول الحضارة الإسلامية، وبخاصة مؤلفات العالم الاجتماعي العربي ابن خلدون، وصف طبيعة المجتمع والثقافة في المدن الإسلامية، بالمقارنة مع البداوة. يُظهر العالم العربي اليوم تركيزاً سكانياً عظيماً في مدن وبلدات تقع على امتداد أربعة ممرات متميزة وسريعة التحضر، هي:

1- شمال افريقيا بمحاذاة ساحل البحر الأبيض المتوسط.

2- على ضفتي نهر النيل من الشمال إلى الجنوب.

3- باتجاه شمالي غربي، موازياً لساحل البحر المتوسط.

4- وادي دجلة والفرات، بما في ذلك الممر المتج للنفط.

تضمّ هذه الممرات الجزء الأكبر من المدن العربية، ويبلغ عدد سكانها أكثر من 60 مليون نسمة⁽¹⁾ كما يمكن تبين تركيز للنمو الحضري على طول امتداد الشريط الساحلي في الجنوب الغربي من الجزيرة العربية. وتُبين أنماط الاستيطان في الأقطار العربية تجمّعات سكانية، إما في المدن الرئيسية أو في عدد كبير من المستوطنات الصغيرة جداً. ومن الصفات البارزة لهذا النمط ندوة المستوطنات من الحجم المتوسط⁽²⁾.

تقع دول الخليج على طول شريط من الأرض يبلغ طوله 1000 كيلومتر، ويتراوح عرضه بين 200 و 300 كيلومتر، وتغطي مساحته قرابة 226000 كيلومتر مربع. والبيئة صحراوية إلى حد كبير، مع مناخ حار جاف ما بين ستة أو ثمانية أشهر في السنة، ترتفع درجة الحرارة فيها إلى 50° مئوية وتصل درجة الرطوبة إلى 80 في المائة في المدن القريبة من الماء. وتسود الرياح الشرقية والغربية، محمّلة بالرمال والغبار، وذلك بالإضافة إلى نسبة الرطوبة العالية، مما يجعل الحياة صعبة، وبخاصة في أشهر الصيف.

يربط دول الخليج تاريخ طويل ومشترك، تملؤه الحروب والمنافسات بين الدول الشرقية والغربية. وقد حاولت كل منها، مدفوعة بمصالحها الخاصة، السيطرة على هذه الجهات⁽³⁾. ومن الناحية التاريخية، كان سكان دول الخليج دائماً كثيري التنقل: البدو الرحّل، العرب الفاتحون والتجار، المحطات التجارية بين جنوب شرقي اسيا والشرق الاوسط، بالإضافة إلى الأوروبيين الذين فتحوا البلد والمؤسسات النفطية. ويتأثر الإقليم كثيراً، من الناحية السياسية، بعدم الاستقرار السائد في الأقطار المحيطة، مثل فلسطين ولبنان والعراق وايران. وينطبق ذلك على سكان أقطار الخليج الأصليين أنفسهم. فقد سادت الخلافات بين القبائل في المملكة

العربية السعودية والكويت والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة وعمان عبر مئات من السنين قبل اكتشاف النفط وقبل الاستقلال. وثمة خلافات حتى الآن حول حدود بعض الأقطار. عندما يختلف افراد قبيلة ما مع أمير دولتهم، فإنهم بكل بساطة يعبرون الحدود الى دولة مجاورة ويطلبون حمايتها. فيرحب بهم في الحال ويعطون جنسية الدولة، بالإضافة الى الحقوق والامتيازات. وتُنح هذه الامتيازات لأسباب سياسية واجتماعية، مثل زيادة عدد السكان في الدولة المستضيفة وتعزيز إخلاص القبائل.

لقد أثرت الرأسمالية العالمية والتقنية الغربية في النشاطات الاقتصادية المنبثقة عن النفط الخام، وأدى ذلك إلى توسيع الفجوة بين النشاط الاقتصادي النفطي وتوزيع عوائد النفط⁽⁴⁾. وقد كان لذلك أثر عكسي في دور القبيلة كوحدة سياسية اجتماعية، وشجع على التغييرات السياسية الثقافية، بالإضافة إلى التغييرات في التطور الحضري والبنية السكانية.

كانت التغييرات السكانية بارزة جداً في دول الخليج، فمجموعات المهاجرين الذين وفدوا إليها بغرض العمل تفوق السكان المحليين عدداً، وذلك بالرغم من عملية التجنيس. ففي عام 1980، كان المواطنون في الكويت يمثلون 42 في المائة فقط من مجموع السكان، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة 27 في المائة. كما أن الهجرة الداخلية من المستوطنات البدوية إلى المدن، الناتجة عن عوامل اقتصادية وسياسية، ازدادت كثيراً بحيث بدأت البداوة تقلص في الوقت الحاضر.

ونظراً للمداخيل المغرية من الوظائف، وغير ذلك من المنافع التي تقدمها الحكومات، فإن القطاعات الاقتصادية التقليدية قد اختفت وانتقلت إلى القطاعات التجارية الحديثة وإلى قطاع الخدمات العامة. لقد انتقلت الأيدي العاملة المحلية إلى قطاعات غير منتجة، مما تسبب في تزايد الاعتماد على القوى العاملة الأجنبية، سواء كانت ماهرة أو شبه ماهرة أو غير ماهرة⁽⁵⁾. وبالرغم من أن النفط اكتشف في أقطار الإقليم خلال الفترة نفسها، فإن استثمار العائدات تأخر وتفاوت من دولة إلى أخرى، مما أثر في معدل التطور الاقتصادي الاجتماعي فيها.

لقد ساد سابقاً نمط الانتاج التقليدي في كل الإقليم الذي كان يضمّ مستوطنات شبه حضرية منتشرة على طول سواحل البحر في الأقطار، ابتداء من الكويت إلى عمان! أي، الزراعة البسيطة في الواحات، صيد الأسماك، التجارة البسيطة والأسواق، رعي الإبل، الغوص للبحث عن اللؤلؤ. وقد أثرت هذه النشاطات، بالإضافة إلى بناء السفن وحرف صناعة الخيم وأدوات الصيد والبسط وغير ذلك من الأدوات، في علاقاتها الاجتماعية وعلى البنية الاجتماعية لمدة قرون.

إن اكتشاف النفط وما ترتب على ذلك من ازدياد العائدات شجع على التطور الحديث المرتبط بالعوادات الغربية. فدخل الإقليم في مرحلة انتقالية بين المجتمعات القبلية التقليدية وبين الأنظمة الحديثة للتعليم والمواصلات والمستشفيات والترفيه والتجارة. وتؤثر أنظمة القيم التقليدية في الأنظمة الاجتماعية الحديثة كما أن التغيير الاجتماعي يواجه القوى التقليدية في مختلف نواحي الحياة الحضرية.

المميزات الديموغرافية

إنّ انعدام سياسة سكانية واضحة في أقطار الخليج أوجد حركة سكانية وعدم استقرار دائمين. وتتحكّم الاعتبارات السياسية والاقتصادية بأيّ تنبؤات سكانية على الأمد القريب أو البعيد، وبما يعقب ذلك من تطور اقتصادي اجتماعي. ولا تعتمد السياسات السكانية على العوامل القومية أو المحلية بقدر اعتمادها على الروابط المتينة مع الخطط الاقتصادية السياسية العربية والدولية، مثل أسعار النفط وأزمة الشرق الأوسط والنزاع العربي الاسرائيلي والعلاقات العربية، بالإضافة إلى الصلات بين أقطار الخليج نفسها.

تنوء الحكومات المعنية تحت مشاكل توفير الخدمات اللازمة للسيل الوافد من العمالة الأجنبية التي يُحتاج إليها في مشاريع التطوير الضخمة وفي المؤسسات الجديدة، بالإضافة إلى المحافظة على الخدمات الاجتماعية القائمة، مثل المستشفيات والتعليم والمسكن وحركة المرور وفرص الترفيه، الخ⁽⁶⁾. وبعبارة أخرى، إنّ المشاكل السائدة وضرورة الوفاء باحتياجات العدد المتزايد من السكان غير المواطنين، كل ذلك حالّ دون قيام المسؤولين بصياغة سياسات طويلة الأجل. أضف إلى ذلك، أن المتغيّرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تتفاعل على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، تحولّ دون صياغة سياسات واضحة المعالم.

تُعَدُّ مجتمعات أقطار الخليج من المجتمعات ذات المعدلات العالية في الإنجاب. فقد بلغت معدلات الإنجاب في الكويت 48 لكل 1000 نسمة، وبلغت في البحرين 48، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة 49,4. وتنطبق أرقام مماثلة لهذه على قَطَر وعُمان⁽⁶⁾.

وفي الوقت ذاته، انخفضت معدلات الوفيات بشكل ملحوظ. فمثلاً، انخفضت معدلات الوفيات في الكويت من 25 وفاة لكل 1000 شخص في عام 1954 إلى 14 في عام 1975، وفي البحرين من 20 لكل 1000 شخص إلى 15، وفي الامارات العربية المتحدة من 17 إلى 15 في الفترة ذاتها⁽⁸⁾.

وبينّ لنا الجدول رقم (1) نمو عدد السكان في دول الخليج من عام 1940 إلى عام 2000. وتدل البيانات على أن عدد السكان تضاعف أربع مرات من أوائل الخمسينات حتى 1980، وأنه من المتوقع أن يبلغ عدد السكان أكثر من 7 ملايين نسمة في عام 2000، وتتفاوت معدلات الزيادة السنوية في الدول المختلفة، فكانت أعلاها في الإمارات العربية المتحدة حيث بلغت 7,11 في المائة، وكانت أدنى المعدلات في عُمان والبحرين حيث وصلت 3,02 و 3,9 بالتتابع.

الجدول رقم 1
عدد سكان أقطار الخليج في سنوات مختلفة (بالآلاف)

السنوات	الكويت	البحرين	قطر	الامارات	عُمان	المجموع
الأربعينات						
1947	--	100	15	—	—	—
الخمسينات						
1954	201	124	30	55	435	845
1959	257	143	40	80	460	980
الستينات						
1961	321	156	55	86	500	1118
1968	613	190	80	180	620	1683
السبعينات						
1970	750	220	85	190	660	1905
1971	782	216	117	200	680	1995
1975	953	275	144	251	765	2428
الثمانينات						
1980	1372	302	220	796	891	3581
التسعينات						
1990	2194	406	326	1215	1218	5359
2000	3166	528	434	1635	1651	7374
معدل زيادة المتوسط السنوي	6,29%	3,29	5,13	7,11	3,02	*(3,2)
سكان الحضر 1980 (%)	83,8	87,1	83,7	65,3	16,1	*(46,2)

المصدر : كتاب العام الديموغرافي (الأمم المتحدة 1980)
* المعدلات تخصّ العالم العربي .

تضمّ دولة الإمارات العربية سبع إمارات شكّلت اتحاداً فدرالياً في ديسمبر 1971 . غير أن الاتحاد لم يحلّ محلّ التخطيط الخاص الذي تمارسه كل إمارة على انفراد، بميزانية منفصلة، الخ . وثمة عدد من الوزارات في الحكومة الاتحادية، بيد أن التطورات الداخلية لا تخضع للتنسيق .

ويتفاوت معدل زيادة السكان في الإمارات المختلفة . فعندما بدأ إنتاج البترول في مكان منفرد في الخليج ، لم يكن له كبير أثر في غيره من الجهات . والآن تعكس كل جهات الإمارات العربية المتحدة تحولاً سكانياً، سواء اكتشف البترول في أراضيها أم لم يُكتشف .

ويبين الجدول رقم (2) توزيع السكان بين الإمارات المختلفة في الفترة 1968-1975 .

الجدول رقم 2 توزيع السكان بين الإمارات في دولة الإمارات العربية المتحدة في سنوات مختلفة (بالآلاف)

الإمارة	1968	1972	1974	1975	1978
أبو ظبي (1962)	46,5	70	95	235	
دُبَيّ (1919)	59	80	100	206	
الشارجة (1974)	31,5	--	55	88,2	100
رأس الخيمة (1968)	24,5	--	45	57,3	68
الفجيرة (1968)	9,7	--	15	26,5	--
عجمان	4,2	--	8	21,5	--
أم القُـوَيْن*	3,8	--	7	16,8	—
المجموع	179,2	325	651,3		

المصدر : إنيد هيل (Enid Hill) ، « تحديث العمالة في دول الخليج العربي » ، الانسان والمجتمع ، ندوة عقدت في جامعة البصرة ، العراق ، 1979 ، ص 275-376 .

(*) تشارك في عوائد النفط بوصفها مالكة لحصة من حقل نفط في الشارقة .

إنَّ التحوّل إلى العمالة المُأجورة له مدلول مختلف في الإمارات المختلفة، وينبغي أن يُنظر إلى الازديادات السكانية من حيث علاقتها ببعض الظروف الفريدة التي تمرّ فيها كل إمارة. وفيما يتعلق بتوزيع القوة العاملة بين القطاعات، فالمواطنون يمثلون 20 في المائة فقط من الموظفين في القطاع العام (الحكومي) ، ويهيّط المعدل إلى 15 في المائة في القطاع الخاص.

ويُلاحظ أنَّ ازدياد السكان في أصغر إمارتين من الإمارات بلغ خمسة أضعاف في سبع سنوات، بينما بلغت الزيادة في الإمارتين التاليتين حوالي مرتين ونصف في الفترة ذاتها. ولعلّ السبب يكمن في مميزات الزيادة السكانية، التي كانت على الأرجح خليطاً من المستوطنين البدو والأجانب (العرب وغيرهم). وتوجد في عجمان وأم القوين بعض الصناعات الحديثة الصغيرة، مثل مصنع تعبئة المياه المعدنية ومصنع الرخام والبلاط ومصنع الاسمنت.

وتُخصّص الحكومة الاتحادية رؤوس الأموال لمشاريع التنمية، ويظهر النمو المحلي على شكل مساكن وعمارات للمكاتب وبعض الفنادق⁽⁹⁾.

بلغ مجموع عدد السكان في عام 1977 862000 نسمة، 50 في المائة منهم بين 15-34 من العمر، ونسبة الذكور أعلى من الإناث. وشكّل الأجانب 75 في المائة من مجموع السكان. وفيما يتعلق بالقوة العاملة التي تمارس النشاطات الاقتصادية، فيشكل المواطنون 35 في المائة منها، مع أنهم يمثلون 25 في المائة فقط من مجموع السكان.

ومن حيث تكوين القوة العاملة في عام 1976، كان غير المواطنين من السكان يمثلون جنسيات مختلفة (الجدول رقم 3)، وبالنسبة للعمالة المتنقلة، فإمارة دبي تستخدم حوالي 50 في المائة، وأبو ظبي 20 في المائة، والشارجة 22 في المائة، وما تبقى من الإمارات 4 في المائة.

الكثافة السكانية والازدياد الطبيعي: تعكس الكثافة السكانية فوارق بارزة بين المستوطنات الحضرية، وما سواها في كل قطر (الجدول رقم 4).

وتنفاوت أيضاً كثافة الجهات الحضرية: فمثلاً، تبلغ كثافة السكان في مدينة الكويت 25000 شخص في الكيلومتر المربع، وتبلغ في حوّل 55000، وفي الفحاحيل 8000 شخص. وتزيد الكثافة الحضرية في البحرين على 12000 شخص للكيلومتر مربع. وإن هذا التجمّع السكاني في مساحات من الأراضي محدودة نسبياً يسبب عدداً من المشاكل في وجه التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية الاجتماعية.

وترتفع معدلات الإنجاب في دول الخليج، وتبلغ حوالي 48 لكل ألف سنوياً. وقد انخفض معدل الوفيات في بعضها انخفاضاً كبيراً، فهو في الكويت حوالي 5 لكل ألف، بينما هو في عُمان حوالي 18 في الألف. وتؤدي هذه المعدلات إلى ظهور فوارق في معدلات النمو السكاني الطبيعي في دول الخليج⁽¹⁰⁾.

ويفوق عدد الذكور عدد الإناث، وبخاصة في الأعمار من 15 وما فوق، حيث بلغت النسبة 290 ذكراً لكل 100 أنثى في دولة الإمارات العربية المتحدة، عام 1975.

الجدول رقم (3)
العاملون عام 1976 حسب جنسياتهم (المجموع : 239555)

الجنسية	النسبة المئوية
العرب	20,2
الهنود	41,6
الباكستانيون	24,2
الإيرانيون	2,4
غيرهم	11,6
المجموع	100

المصدر: كتاب العام السنوي للإحصاء (وزارة التخطيط، المكتب المركزي للإحصاء، 1978).

الجدول رقم (4)
السكان والمساحة وكثافة السكان
في دول الخليج 1980

الدولة	السكان (. . .)	المساحة (كيلومتر مربع)	الكثافة
الكويت	1372	17818	77
البحرين	302	622	485
قطر	220	11000	20
دولة الامارات	796	329556	2,4
عُمان	891	212457	4,1

المصدر: جامعة الدول العربية - مكتب الإحصاء.

الجدول رقم (5)

معدل النمو الحضري في دول الخليج 1980 - 1960

القطر	1960	1980	مجموع السكان	السكان الحضر	السكان الريف	60	70	80	معدل النمو %	
									متوسط معدل	الزيادة الجهاية
									%	الحضرية %
البحرين	162	302	4,1	4,2	4,3	78,4	78,1	77,9	(-) 5	2,78-
الكويت	278	1372	4,4	7,4	2,2	72,3	76,4	88,3	16	190
عُمان	494	891	4,1	14,4	3,7	44,4	61,8	75,9	3,9	119,4
قطر	59	220	8,0	15,0	-3	72,9	79,8	86,1	13,2	130,7
دولة الامارات	119	796	33,0	17,5	-2	40,3	57,4	72	31,5	278,8

المصدر: منظمة الأمم المتحدة، أنماط نمو سكان الحضر والريف (نيويورك 1980)، ص 128-143.

ويقع ما يزيد على 60 في المائة من سكان دول الخليج في إطار الأعمار من 15 إلى 59 عاماً. ولكن بالنسبة للسكان المحليين يشكّل من هم دون 15 من العمر 50 في المائة من المجموع، وهذا يعكس كثرة الصغار في السن (11).

إنّ ما يزيد على نصف السكان أميون، وأما معدل الأمية بين النساء فهو يزيد عن 80 في المائة بنسبة لا يستهان بها. وتنتشر الأمية بين أعداد كبيرة من العمال الأجانب الذين يعملون في النشاطات الاقتصادية التي لا تحتاج إلى مهارة.

المميزات الحضرية والنمو

يمكن تحليل التحضر في دول الخليج من وجهة تاريخ الإقليم السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وتدلّ المراجع التاريخية على أن تجار القوافل بين نجد (المملكة العربية السعودية) وسوريا، وكذلك التجار من الهند والباكستان

وإيران وأفريقيا كانوا يَمْرُون من هذه الجهات . وكانت الأسواق والمراكز التجارية والأسواق ومحطات الاستراحة تشكل المنشآت الرئيسية فيها .

وقد تميّز تاريخ دول الخليج الحديث بعدم الاستقرار وبالمجاهبات المستمرة مع المستعمرين والمؤسسات النفطية .

مراحل التحضر

من الممكن تحديد ثلاث مراحل للتحضر :

- المرحلة التقليدية .

- المرحلة الابتدائية .

- مرحلة التحضر السريع .

وستتناول بإيجاز كل مرحلة منها .

المرحلة التقليدية :

تمتدّ هذه المرحلة منذ بداية العصر الإسلامي وحتى اكتشاف البترول في الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين . كانت المدن آنذاك صغيرة، تضم الواحدة منها ما بين 2000 و15000 نسمة . وكانت تحيط بها الأسوار المبنية من الطين، والقلاع الدفاعية، وكانت طرقها ضيقة ومسالكها عبارة عن مجمعات سكنية تسكن فيها الأسرة الممتدة . وكان قصر الأمير يشكل النقطة المركزية التي تتفرع منها الطرق والأسواق . وكانت تسود المجتمع العلاقات الاجتماعية التقليدية والقبلية . أما المستعمرون والأجانب فكانوا يُقيمون في أحياء منفصلة تقع في العادة على مسافة بعيدة نوعاً ما من المستوطنات القومية . وسادت عندئذ القيم التقليدية، مثل علاقات القرابة المتينة، وتحجيب النساء والتجمع ليلياً في الديوانية . وكانت الأسواق، التي تباع فيها الأسلحة والذهب والأقمشة والملابس والأعشاب الطبية والأحذية، الخ، تمثل رمزاً لتخطيط المدن التقليدي .

المرحلة الابتدائية

تتمثل هذه المرحلة باكتشاف النفط وما أعقب ذلك من استثمار العوائد النفطية واستقلال سياسي . وقد شجّع النفط على ظهور تغييرات اقتصادية اجتماعية أثرت في البنية القبلية التقليدية وفي المؤسسات الاقتصادية . وثمة وصف لأثر اكتشاف النفط في البحرين، يقول، «لم يتم إنفاذ أي مجتمع أو حكومة بطريق الصدفة وفي الوقت المناسب كما تمّ إنفاذ البحرين بمساعدة النفط، إذ كانت البحرين على وشك مواجهة كارثة اقتصادية في 1932»⁽¹²⁾ .

وفي هذه المرحلة، انتعشت المؤسسات الاقتصادية، وانتشرت الصناعات الخفيفة دون تخطيط سابق . وشرعت الشركات النفطية بوضع خطط توظيف للمواطنين . وشجّع سيل الدخل الوفير على وضع خطط لإنشائية

حكومية ضخمة، بما في ذلك المساكن والطرق والمستشفيات والمدارس والأسواق والتسهيلات الترفيهية، لسدّ احتياجات المهاجرين الوافدين. وضمّ التطوّر الصناعي مجالات مختلفة، كالأجرّ والبلاط والأثاث والمشروبات الخفيفة والخزّين المثلّج والإسمنت ومنتجات الألبان. وكانت كافة المنشآت الصناعية تقع إمّا في ضواحي المدينة أو خارجها مباشرة.

واشتملت التطوّرات الرئيسية في هذه المرحلة على تأسيس البنية التحتية للدولة الحديثة. وقد واجه التخطيط في بادئ الأمر مصاعب عديدة نشأت عن عوامل مختلفة، مثل السياسة المفتوحة للعالم الخارجي، والمشاريع الطموحة التي وضعها المسؤولون، ووفود البدو والريفيين إلى المدن لكي يكونوا على قرب من الحكم. واشتمل التطوير على مشاريع للقوات المسلحة والشرطة (لحماية العاهل) والمواصلات والتعليم ووسائل الإعلام الجماهيرية والمؤسسات المالية والمطارات والموانئ والفنادق لاستعمال الخبراء الأجانب والعمالة الأجنبية.

الجدول رقم 6

التحصّر وبعض المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية في دول الخليج عام 1975

الدولة	سكان الحضر %	السكان النشطون اقتصادياً الدخل للفرد الواحد بالدولار الأمريكي	معدل الأمية % الذكور الإناث
الكويت	88,6	11640	32 52
البحرين	78	1350	42 52
قطر	77,5	7240	65 98
دولة الإمارات	65,2	13500	61,8 61,9
عُمان	10	1660	65 68

المصدر: منظمة الأمم المتحدة، كتاب العام الديموغرافي، 1980.

وفضلاً عن الهجرة الداخلية والهجرة الدولية (من العرب والآسيويين والأوروبيين والأفريقيين) التي تضم أكثر من 60 جنسية، فإن الهجرة غير القانونية (الداخلية والخارجية) ساهمت في غمر أحياء فقيرة حول المدن تنعدم فيها الخدمات الأساسية. وفي هذه المرحلة، كان الهدف الأول للدول أن تؤسس بُنية تحتية تسد حاجات خطط التنمية. وقد أدى انعدام السياسات السكانية الواضحة إلى صعوبة صياغة خطط طويلة الأجل. فهُدمت الأسوار والقلاع لبناء عمارات جديدة وللتوسع الأفقي. ولم يحدث في أي فترة من فترات تاريخ الخليج أن تعددت الجنسيات في مجتمعاته إلى حدّ تعددها في هذه الفترة. وأصبح المواطنون في بعض الدول هم الأقلية. وساد التركيز العنصري بين المجموعات الأجنبية والمحلية.

مرحلة التحضر السريع:

دامت المرحلة الابتدائية حوالي عقدين (حوالي نصف العقد في حالة البحرين)، وعندئذ تهيأ الميدان للتحضر السريع الذي أسهمت في قيامه عدة عوامل:

- عوائد النفط المتزايدة وما أعقب ذلك من برامج الاستثمار في الداخل وفي الخارج، كما يتبين من تضاعف الميزانيات في القطاعات المختلفة.
- استمرار معدلات الإنجاب العالية ومعدلات الوفيات المتناقصة بسبب القيم الاجتماعية وتعدد الزوجات، بالإضافة إلى الخدمات الصحية.
- الأجور العالية التي أنعشت العمالة المحلية، بالإضافة إلى العمالة الأجنبية (من كلا الجنسين) التي قصدت الأعمال في قطاع الخدمات، في الدرجة الأولى.
- التعاون المتزايد بين دول الخليج بسبب التوترات السياسية في الإقليم - كقضية أفغانستان والثورة الإسلامية الإيرانية وتهديدات الدول الكبرى والنزاع العربي الإسرائيلي.
- التغيرات الثقافية التي تضمنت التعليم الذي يبعث على التحديث، وتوسع وسائل الاتصال الجماهيرية عن طريق وسائل الإعلام، والفنون، والإذاعة المرئية، والأفلام السينمائية، والمسرحيات، والمتاحف، والمؤتمرات العلمية، والندوات على مختلف الأصعدة - المحلية والإقليمية والعالمية - وتوطيد العلاقات بالأقطار الإسلامية.

ونتيجة للتحضر السريع، واجهت الأقطار نطاقاً واسعاً من المشاكل، منها: احتفاظ المواطنين بالهوية القومية رغم كونهم الأقلية، فساد الأخلاق، تزايد معدلات الطلاق، النسبة المرتفعة للجرائم، مشاكل السكن، تلوث البيئة (بحراً وبراً وجواً)، نقص الأيدي العاملة التقنية بين المواطنين، مشاكل الحدود وغيرها من المشاكل المزمنة بين أقطار الخليج ذاتها.

وموجز القول، إن المرحلتين الأخيرتين من مراحل التحضر في دول الخليج كانتا قصيرتين جداً بحيث يصعب القيام بأية مقارنات بينها وبين عمليات التحضر في الأقطار النامية الأخرى أو الأقطار المتقدمة حيث كان التحضر بطيئاً ومرتبطاً بالتصنيع والتطور الاقتصادي السليم⁽¹³⁾.

معدل النمو الحضري: إن معدل النمو الحضري السنوي خلال الفترة 1960-1980 كان عالياً نسبياً في كافة دول الخليج (الجدول رقم 5). ويُعزى النمو الحضري بشكل رئيسي إلى الهجرة الأجنبية. أما الازدياد الطبيعي فإنه يعتبر مصدراً ثانوياً.

سوف ينتج من الاتجاه الراهن نحو التحضر تركيزُ مفرط للنشاطات الاستثمارية والتطويرية في عدد قليل فقط من المراكز الحضرية الكبرى. وسيؤدي ذلك إلى تباين واسع بين مستويات التطور مما يسبب توترات اجتماعية واقتصادية مستمرة بين القلب المتطور وبين الأطراف التي تتخلف عنه تطوراً.

المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية والتحضر: إن عملية التحضر، التي تلعب دوراً رئيسياً في نظرية التحديث، تختلف في «الاقتصاد المخطط» عنها في أنموذج التحضر⁽¹⁴⁾. فإن إصلاح الأراضي والتوزيع المتساوي للثروة وكافة أنواع الخدمات في الأنحاء المختلفة من القطر، يؤديان إلى السيطرة على عوامل الجذب والدفع.

إن مصادر الثروة الطبيعية في دول الخليج تمكّنها من توفير الخدمات كالتعليم والمنافع الاجتماعية دون اللجوء فعلاً إلى التصنيع. وهذا لا ينطبق إلا على التطور في الأجل القريب، ويصبح التصنيع ضرورياً في الأجل البعيد.

وليس ثمة علاقة بين المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية في هذا الإقليم وبين التحضر (الجدول رقم 6). فلإن البحرين التي تحتل المرتبة الدنيا من حيث دخل الفرد الواحد تحتل مرتبة عالية من حيث انتشار التعليم، بينما دولة الإمارات العربية المتحدة التي تتمتع بأعلى مرتبة من حيث دخل الفرد الواحد تحتل مرتبة منخفضة من حيث التعليم.

البنية الاجتماعية الحضرية: تتكوّن المجتمعات الحضرية في دول الخليج من المواطنين وغير المواطنين. ويتفرّع المواطنون إلى مجموعتين رئيسيتين ومجموعة حديثة النشوء - الطبقة الوسطى الناشئة. وتتكوّن إحدى المجموعتين من المستوطنين الأصليين الذين ينتمون إلى قبائل معروفة تربطها صلات مع القبائل الحاكمة، وتتكوّن المجموعة الثانية من الأشخاص الذين أصبحوا مواطنين عن طريق التجنس. وتتمتع كل مجموعة ببعض الامتيازات والحقوق المعروفة بوضوح في الأنظمة التقليدية لقيم العلاقات الاجتماعية. وثمة حدود اجتماعية تعيّن نطاق التفاعل الاجتماعي. وتبرز هذه الحدود عندما يتعلق الأمر بحالات كالزواج أو العلاقات الوثيقة. ويتجلّى دور المكانة القبليّة والروابط العائلية في القضايا المتعلقة بشرف الأسرة. ومن المعتاد التفاعل الرسمي بين المجموعتين في النشاطات اليومية وفي الأعمال التجارية، ولكن إذا تجاوز الأمر هذا الحد طُبقت القيود بكل دقة.

وفيما بين السكان غير المواطنين يسير التمييز الطبقي على خطوط مختلفة. فضمن كل جنسية، يمكن تحديد ثلاثة مستويات من التمييز الاجتماعي، مع أن عنصراً مشتركاً يجمعهم كلهم، ألا وهو أنهم غرباء في البلاد وقيمون فيها إقامة مؤقتة. وتشتمل الطبقة العالية على أسر ثرية جمعت أموالها خلال سنوات طويلة من الإقامة في البلاد وربطتها أواصر الصداقة بالشيخ والأمرء فأصبحت بالتالي قرية للنخبة من المواطنين. وتضمّ هذه الطبقة رأسماليين تجاريين تمتّعوا بهذه المنزلة قبل إكتشاف النفط وأضافوا إلى ثرواتهم من مصادر مختلفة، مثل

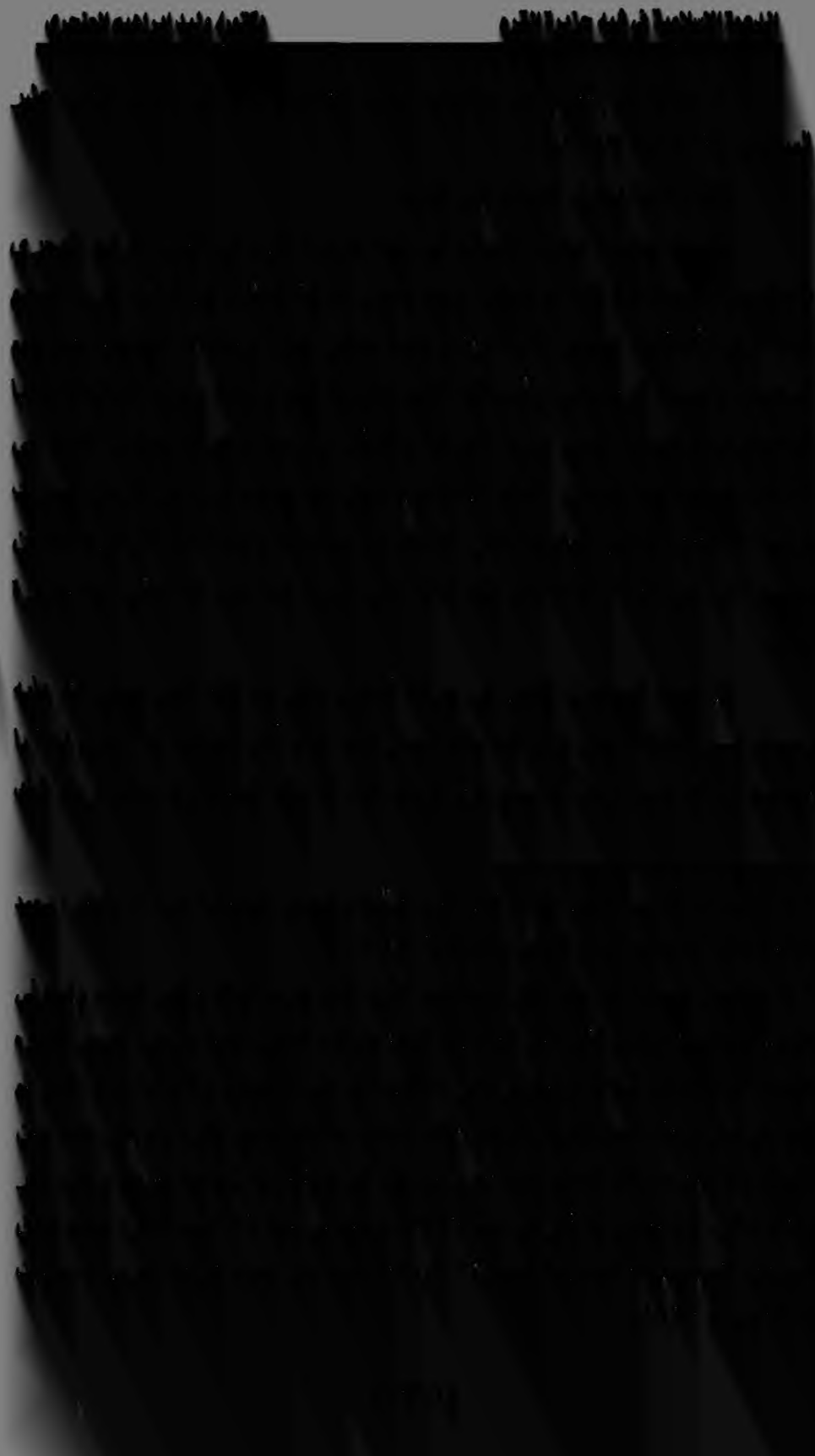
ثانياً: الممالك التي قامت في القرم منذ القرن السابع إلى أواخر القرن الثامن عشر الميلادي:

لقد قامت ممالك عدة في شبه جزيرة القرم حكمت قرونا من الزمن، يمكن إيجازها على النحو التالي:

١. مملكة الخزر^١: من القرن السابع إلى القرن العاشر الميلادي.
٢. مملكة البولوفيين: من القرن الحادي عشر إلى القرن الثاني عشر الميلادي.
٣. مملكة التتر المغول (القبيلة الذهبية)^٢: من القرن الثالث عشر إلى منتصف القرن الخامس عشر الميلادي.

١ - الخزر: نسبة إلى شعب الخزر. وقد سمي العرب بحر قزوين باسمهم. تقع دولتهم بين نهري الفولغا والدون، ومنشؤهم وهويتهم القومية غير واضحة تماماً؛ لأنها لم تخلف آثاراً ثابتة تشير إلى حضارتها، إلا أن ملكهم (ياسف ق ٧) كان يهودياً، وكانوا هم مجوساً ثم اعتنق كثير منهم اليهودية. كانت الحرية الدينية سمة تميزت بها دولة الخزر، ارتبطت بعلاقات جيدة مع البيزنطيين إلا أن الحال لم يكن كذلك مع الفرس أو الروس السلاف فقد كانوا في صراع ومناوشات مستمرة. انظر: محمد جمال صادق "موسوعة تاريخ القفقاس والجركس" ١/٢٣٩-٢٤٢. طبعة دار علماء الدين - دمشق ١٩٩٦م.

٢ - القبيلة الذهبية: هي قبيلة مغولية انتشرت في الجزء الغربي من إمبراطورية المغول بعد الغزو المغولي للروس في ١٢٤٠م. سميت بالقبيلة الذهبية بسبب اتخاذ زعيم القبيلة خيمة ذهبية له، وقيل نسبة إلى خيامهم ذات اللون الذهبي. اتخذت من مدينة "سراي" عاصمة لها. كان انتشار القبيلة الذهبية في روسيا وأوكرانيا ومولدوفيا، وكازاخستان، والقوقاز. أما في ذروة نفوذ القبيلة -في عهد أوزبك خان- فإنها شملت معظم أوروبا الشرقية من جبال الأورال حتى الضفة الشرقية لنهر الدانوب، كانت تدين القبيلة في البداية بالشامانية ثم تحولت بعد ذلك إلى الإسلام. وبعد غزو تيمورلنك انقسمت القبيلة إلى عدة كيانات تترية صغيرة حيث شهدت تراجعاً مطرداً حتى سقطت عام ١٥٠٢م. انظر: <http://ar.wikipedia.org/wiki>



الجدول رقم (7)

مصادر الدخل القومي في دول الخليج عام 1980

الدولة	المصادر	%
الكويت	النفط	60
البحرين	النفط المكرر	70
قطر	النفط والغاز الطبيعي	90
دولة الامارات	النفط والغاز المُسَلَّ	90
عُمان		95

المصدر: ناظر حمادة، المدينة والبيئة في العالم العربي (1981).

لقد أوجدت أعمال إدارة مصادر النفط بالإضافة إلى الازدياد السريع في الواردات، انحيازاً في عملية التطور نحو القطاع الثالث: الخدمات المتعلقة بالمصارف والاستثمار، التجارة الداخلية والخارجية، السياحة. وبما أن هذه الخدمات تنزع إلى التجمّع في المدن الرئيسية، حيث توجد المطارات والنشاطات الحكومية، فإن الانتعاش الاقتصادي تركز في العواصم. وحتى عندما تطوّرت النشاطات الصناعية، تبين أنه من غير المريح تجارياً إقامة الصناعات في أماكن بعيدة عن ضواحي هذه المدن الرئيسية، وخاصة بسبب الافتقار العام للتوزيع السكاني الفعّال وللسياسات التطويرية الإقليمية. ونتيجة لذلك، هيمنت المدن الرئيسية على عملية التحضر⁽²¹⁾.

لقد سبق التحضر في دول الخليج التطور الاقتصادي والصناعي، وتفق معدلات النمو الحضري معدلات الإنتاج الاقتصادي. وإذا استمرّ هذا الوضع في الثمانينات والتسعينات، فإن دول الخليج ستواجه سوء توازن في بُنية قوتها العاملة، وستزداد البطالة مع ما يتبعها من المشاكل الاجتماعية والثقافية والسياسية⁽²²⁾. وستتناول الآن أثر التصنيع ومميّزات القوة العاملة والهجرة في التحضر.

التصنيع: لا أهمية للقطاع الصناعي، باستثناء النفط. ففي الكويت، مثل هذا القطاع 4,7 في المائة عام 1976-1975، ولم يختلف الوضع كثيراً عن هذا في دول الخليج الأخرى. فوفرة النفط ورأس المال بكميات هائلة لا يحقّق تلقائياً تطوراً اقتصادياً وصناعياً سليماً. إنّ دول الخليج تفتقر إلى البُنَيَات التحتية الأساسية التي يُحتاج إليها لمثل ذلك التطور، ألا وهي الأسواق والقوة العاملة الفنيّة والتمرس⁽²³⁾.

ومعظم المشاريع الصناعية الرئيسية التي تضمّها خطط التنمية في هذه الدول مستمدة من النفط ومتشابهة جداً⁽²⁴⁾.

تخطط دولة الإمارات العربية المتحدة لإنشاء مصانع للفولاذ، ويجري الآن إنشاء مصنع لصهر الألومنيوم في البحرين، وتقوم دبي بتطوير مُركَّب صناعي كبير في الصحراء في جبل علي (جالية أجنبية). وتقوم دول الخليج أيضاً بزيادة طاقاتها لتكرير النفط حتى تبلغ 85 في المائة⁽²⁵⁾، وذلك لكي تصبح من الدول الرئيسية الموردة للنفط المكرر والأسمدة الكيماوية وغير ذلك من المنتجات الكيماوية النفطية.

وفيما يلي قائمة تشير إلى هذه الصناعات، بصورة أدق:

- الكويت: مواد بتروكيماوية، الإسمنت والأنابيب، مواد بناء، أسمدة.

- البحرين: ألومنيوم،

- دولة الإمارات: ألومنيوم، مواد بتروكيماوية، الإسمنت، الفولاذ،

- قطر: مصنع فولاذ، مواد بتروكيماوية، أسمدة،

- عُمان: الغاز الطبيعي، الأسمدة.

تدلّ هذه القائمة على ازدواجية في الاستثمار وعلى نقص في التنسيق بين الدول، مما سترك أثراً في استخدام القوة العاملة واستقرارها. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار خطط هذه الدول للاستثمار في المواد البتروكيماوية، فإننا نجد الاتجاه ذاته: أي الازدواجية وعدم التنسيق. وكما يتبيّن من الجدول رقم (8)، فإنّ كل الدول تقوم بالاستثمار على نطاق واسع في الصناعات البتروكيماوية.

ويسير التطور الصناعي بخطى بطيئة بسبب شدة النقص في المصادر البشرية الماهرة وانخفاض مستوى التقنية المحلية.

الجدول رقم (8)

عدد المشاريع البتروكيماوية في منطقة الخليج

الدولة	1963	1976	1981
الكويت	2	13	33
البحرين	6	—	4
قطر	—	5	15
دولة الإمارات	—	—	10
عُمان	—	—	5

المصدر: أ. ب. زهلاند (A.B.Zahland)، «أعراض العلم والتقنية في العالم العربي»، ندوة عقدتها منظمة اليونسكو حول السياسات الخاصة بالتقنية في الدول العربية، باريس، 1981.

وقد بدأت منتجات الألبان والدواجن بالانتعاش مؤخراً في المنطقة: فمثلاً، أنشأت دولة الإمارات في عام 1981، 127 مشروعاً للدواجن وسبعة مشاريع لمنتجات الألبان في إمارات مختلفة لتشجيع البدو على الاستقرار. كما تحاول الحكومات تشجيع توسع القطاع الخاص، عن طريق عقود شراكة أو توفير القروض والدعم المالي والإعفاء من الضرائب والأذونات لاستخدام العمالة الأجنبية، وما يتبع ذلك من القوانين واللوائح المساندة. إلا أن اتجاهات القطاعات الخاصة تميل نحو التركيز على المشاريع التي تدرّ ربحاً سريعاً بدلاً من التركيز على الاستثمارات طويلة الأجل التي تُرك أمر العناية بها للحكومات. ويُبين الجدول رقم (9) النواحي الاقتصادية التي اهتمت بها القطاع لاستغلال تسهيلات القروض. فقد استثمر حوالي 40 في المائة من كافة القروض في مشاريع تجارية. وبلي ذلك في الأهمية المساكن والانشاءات التي بلغت 27,6 في المائة. وتمثل الصناعة 7,6 في

الجدول رقم (9)

تسهيلات القروض للقطاع الخاص، حسب
نوع النشاط الاقتصادي في دول الخليج العربي 1981
(مليون دينار عربي = 955 ديناراً كويتياً)

النشاط الاقتصادي	دولة الإمارات	البحرين	عمان	قطر	الكويت	المجموع
التجارة	784	82	118	130	647	1716
الصناعة	136	40	4	10	152	342
الزراعة	7,2	0,6	1	—	38	46,8
المساكن والانشاءات	657	113	41	33	393	1237
النقل	46	13	4	8	—	71
المشاريع الفردية	148	35	28	36	—	247
غيرها	106	17	21	22	598	764
المجموع	1885,2	304,6	129	242	1330	4468,8

المصدر: عبد الحميد زكريّا، «دور القطاع الخاص» في مجلس التعاون بين دول الخليج، ندوة حول متطلبات التعاون في دول الخليج، في الإطار المحلي والدولي، الكويت، 1982.

المائة فقط. ومن أسباب عدم قيام القطاع الخاص بالاستثمار في الصناعة انعدام الخبرات والحاجة إلى استثمار رؤوس أموال كبيرة والتعقّد الإداري وقلة الأسواق الملائمة. ويمثّل الاستثمار في الزراعة 1,5 في المائة من مجموع القروض، لأسباب اقتصادية وتقنية مختلفة. وبالرغم من المجهودات المستمرة التي تبذلها الحكومات لدعم هذا القطاع، فإن التقدّم فيه هزيل جداً. فمن مجموع مساحة الأقطار المعنية (3360 000 هكتاراً) ثمة فقط 3,7 في المائة منها تحت الفلاحة بالفعل⁽²⁶⁾. ويتطلب هذا القطاع الهام من الاقتصاد تطويراً مكثفاً لأسباب مختلفة واضحة، بما في ذلك تشغيل القبائل البدوية المحليّة وتوطينها في القرى. وهذا بدوره يساهم في إعادة توزيع سكان المدن المزدحمة.

ومع أنّ الحكومات، في معظم الحالات، توفر الأرض والقروض والجرارات الزراعية والأسمدة والمساكن، فإن الأسر البدوية التي تقطن ضمن الجهات المستصلحة للزراعة تستخدم عمالاً زراعيين من الأجانب وتتخذ لنفسها أعمالاً في المدن، بالإضافة إلى تحصيل الأرباح من المزارع. ويتج عن ذلك أن تشجيع البدو على الاستقرار يتبع نمط دمجهم فوراً في الحياة الحضرية دون تزويدهم بفرصة التأقلم التدريجي على التحضر من خلال الأجيال القادمة. ولذلك، ينخرط البدو في أعمال حضرية ضعيفة ويعيشون على أشكال مختلفة من المساعدات الحكومية ويلتحقون في الغالب في القوات المسلّحة والحرس الوطني والشرطة. كما أنهم يشتغلون في أعمال غير منتجة، مثل الحراسة الليلية وقيادة سيارات الأجرة وما إلى ذلك.

مميزات القوة العاملة:

شكّلت القوة العاملة في العقد الماضي مصدراً رئيسياً للقلق بين المسؤولين والمخططين وعلماء الاجتماع. والغاية المقصودة هي تشجيع مشاركة متزايدة من قبل العمالة القومية في العمل الفني والإدارة العليا ووضع السياسات، وإقامة توازن فيما بين الجاليات الأجنبية (بين العرب والآسيويين، وبين المجموعات العرقية المختلفة)، والتخفيض إلى أدنى حد ممكن من المشاكل السياسية الاجتماعية الخاصة بالعمالة المهاجرة، وتطوير تعاون إقليمي فيما يتعلق بمراقبة وضوابط تنقل العمالة الأجنبية، والمحافظة على الهويّات الاجتماعية والثقافية في الخليج العربي، والنهوض بمستوى جودة البُنَيَات التحتيّة التي يُحتاج إليها بسبب الازدياد الكبير في عدد السكان الناتج عن الهجرة.

وليس بالإمكان بحث كل قضية من القضايا الأنفة الذكر أو التعمّق في بحثها ضمن حدود هذه الورقة، فهذا أمر يحتاج إلى إجراء دراسات مكثّفة، إلا أنه لا بد من الكلام عن مجموع حجم الهجرة ومُنطوياتها.

يبين الجدول رقم (10) توزيع السكان غير المواطنين بين أقطار الخليج خلال العقدين الماضيين. وتكشف لنا البيانات أن مجموع السكان غير المواطنين في دول الخليج قد تضاعف أكثر من أربع مرات في العقدين الماضيين. وقد استوعبت الكويت حوالي نصف غير المواطنين في المنطقة في السبعينات وحوالي ثلثهم في الثمانينات. وفي دولة الإمارات، التي تحتل المرتبة الثانية من حيث عدد الأجانب فيها، فإن نسبة الأجانب ازدادت من 7,5 إلى 35,6 في المائة في الفترة 1960-1980. ومن الناحية الأخرى، كانت الازديادات في عدد الأجانب منخفضة في عُمان والبحرين، وذلك بسبب العوامل الاقتصادية وخطط التطوير المحافظة.

الجدول رقم (10)
توزيع غير المواطنين من سكان دول الخليج،
حسب الأقطار التي يقيمون فيها
والسنة (1960 - 1980)

الدولة التي يقيم فيها غير المواطن	1960		1970		1975		1980	
	عدد الأشخاص	%	عدد الأشخاص	%	عدد الأشخاص	%	عدد الأشخاص	%
دولة الإمارات	15700	7,4	110900	17,7	313900	28,5	695500	35,6
البحرين	*26800	13,0	*37900	6,0	*62800	5,6	104400	5,3
قطر	30100	14,3	*67100	11,1	101500	9,0	167300	8,5
الكويت	136800	65,3	*397500	64,0	533300	47,5	*806800	41,3
عُمان	—	—	8200	1,4	105500	9,4	177900	9,2
المجموع	209400	100,0	621600	100,0	1117000	100,0	1951900	100,0

المصادر: (1) تقديرات (ECWA)، باستثناء الأرقام التي عليها إشارة (*)، والبحرين 1975, 1980.
(2) عُدلت الأرقام التي عليها إشارة (*) لتمثل وسط السنة.
(3) البحرين 1979.

وقد بلغ غير المواطنين حوالي ثلثي مجموع السكان الناشطين اقتصادياً في دول الخليج في عام 1975 وتفاوت هذا الكسْر بين أقطار المنطقة (الجدول رقم ١١). وكان المعدل التقريبي لنشاط المواطنين منخفضاً بالمقارنة مع معدل غير المواطنين. وهذا يعني أن غير المواطنين الذين وفدوا إلى دول الخليج ناشطون اقتصادياً - بما في ذلك الذكور والإناث وأعضاء الأسرة ذاتها. وتمنح تأشيرات الإقامة إلى أسر غير المواطنين في بعض المهن، مثل المهندسين والمحامين وأساتذة الجامعات والأطباء وغيرهم. ويُتوقع أن يزداد تواجد غير المواطنين في دول الخليج خلال الثمانينات، نظراً لتعدد المشاريع الطموحة للتنمية الاقتصادية التي وُضعت في مخططات التنمية للسنوات الخمس القادمة.

الجدول رقم (11)

السكان الناشطون اقتصادياً في دول الخليج العربي عام 1975

المواطنون		غير المواطنين					
قُطر الإقامة	أرقام مُطلقة	المعدل التقريبي للنشاط %	أرقام مُطلقة	المعدل التقريبي للنشاط %	التوزيع بالنسبة المئوية	نسبة غير المواطنين إلى مجموع عدد السكان الناشطين	نسبة غير المواطنين إلى مجموع عدد السكان الناشطين
دولة الامارات	43573	22,6	221117	70,4	36,7	507,5	83,5
البحرين	45335	21,8	33413	53,2	5,5	73,7	42,4
قطر	15114	22,0	60900	60,0	10,3	402,9	80,1
الكويت	92674	19,4	215711	40,7	35,8	232,8	69,9
عُمان	146652	22,0	70685	67,0	11,7	48,2	32,5
المجموع	343641		601826		100,0	175,1	63,6

المصادر:

(1) دولة الإمارات والكويت والمملكة العربية السعودية: بيانات الإحصاء معدلة لتلائم منتصف عام 1975 .

(2) البحرين، 1979.

(3) قطر وعُمان: تقديرات من (ECWA).

يبيّن الجدول رقم (12) أنّ أعلى نسبة مئوية للعمالة الأجنبية في عام 1975 كانت في دولة الإمارات وقُطر، وتبعتهما في ذلك الكويت. غير أنّ الدراسة التي أجراها المصرف العالمي تتوقع أن عدد العمال المهاجرين سيزداد عام 1980 في دولة الإمارات وقُطر والبحرين وسينقص في الكويت وعُمان. ولم ينجح تطوير القوة العاملة الوطنية في دول الخليج. فإنّ معظم العاملين يفضّلون العمل في قطاع الخدمات وفي النشاطات

الاقتصادية التي تضمن أرباحاً صافية عالية⁽²⁷⁾. وفي التعليم الجامعي دلائل أخرى على التوجّهات السائدة. فقد أسفرت دراسة عن وجود 24 كلية للإدارة والعلوم العامة والهندسة والزراعة، إلّا أن عدد الطلاب الملتحقين بها (22254 في 1979-1980) لم يمثّل إلا 36,5 في المائة من مجموع عدد المسجّلين فيها - 16,3 في المائة في الإدارة، 7,7 في المائة في العلوم العامة، 16,0 في المائة في الهندسة، 1,9 في المائة في الزراعة. والتحقّت أغلبية الطلاب (63,5%) في كليات العلوم الإنسانية والتربية والحقوق⁽²⁸⁾.

ويمكّن زيادة عدد العمالة عن طريق التجنيس. وقد قامت أقطار الخليج بمنح الجنسية لمن يحملون جنسيات أخرى، ولكن على نطاق محدود. فالكويت منحت حقوق المواطنة لـ 4662 شخصاً في عام 1971 ولـ 8760 شخصاً في 1979⁽²⁹⁾. وثمة ما يزيد على 60 جنسية في الكويت، ويحتل المصريون في العادة رأس القائمة من حيث العدد. وبلغت أذونات الإقامة التي مُنحت لغير العرب - ومعظمهم آسيويون - 45 في المائة من مجموع الأذونات الممنوحة.

الجدول رقم (12)

تصورات حول القوة العاملة والسكان في دول الخليج 1975-1985 (بالآلاف)

الدولة	1975		1985		المواطنون %	غير المواطنين %	مجموع العمالة	مجموع السكان	العاملون غير المواطنين %
	مجموع السكان	مجموع العمالة	مجموع السكان	مجموع العمالة					
الكويت	1027	298	1817	414	29	71	1817	414	34
قطر	180	74	474	136	17	83	474	136	14
البحرين	267	79	578	151	63	37	578	151	46
دولة الإمارات	155	292	1961	632	15	85	1961	632	10
عُمان	846	192	1283	257	46	54	1283	257	58

المصادر: سراج الدين وآخرون، القوة العاملة وهجرة العمالة العالمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المصرف العالمي، واشنطن دي سي، يونيو 1981)، ص 51 وص 141.

من مجموع عدد المسجلين فيها - 16,3 في المائة في الإدارة، 7,7 في المائة في العلوم العامة، 16,0 في المائة في الهندسة، 1,9 في المائة في الزراعة.

والتحت أغلبية الطلاب (63,5%) في كليات العلوم الإنسانية والتربية والحقوق⁽²⁸⁾.

وقد اكتشف الآسيويون منطقة الخليج العربي في بداية هذا القرن وأصبح بضعة مئات منهم مواطنين، وخاصة من الإيرانيين والهنود. غير أن عدد الآسيويين ازداد في أوائل السبعينات بمعدل 24,2 في المائة سنوياً. وعلى ذلك، ازدادت نسبة الآسيويين من 17,7 في المائة عام 1970 إلى 33,6 في المائة عام 1975، بينما انخفضت نسبة العرب من 35 في المائة إلى 30 في المائة في الفترة ذاتها (تشمل المعدلات المملكة العربية السعودية)⁽³⁰⁾. وقد ازداد تواجد الفيليبين في منطقة الخليج ازدياداً سريعاً بشكل خاص. فقد بلغ عدد الفيليبين المسجلين كعمال في عام 1979، 136557. وكان 80 في المائة منهم في المملكة العربية السعودية والباقي مُوزَّع بين دول الخليج الأخرى⁽³¹⁾.

ويقيم أقل من نصف غير المواطنين في الكويت مدة دون الأربع سنوات، غير أن 12 في المائة منهم فقط يقيمون فيها أكثر من 15 سنة. وتتاثر مدة الإقامة بالاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وإقامة الذكور في البلاد أطول من إقامة الإناث، وذلك لأن معظم الإناث ملتحقات بالرجال. وفي المدة الأخيرة ازداد استخدام الإناث بلا مرافقين، نظراً لازدياد الطلب على الخدمة في البيوت والمستشفيات والفنادق، وكذلك على الأعمال شبه المهنية مثل العمل السكرتيري والتعليم.

وبالرغم من تواجد مجموعات عرقية مختلفة لفترات مختلفة من الزمن، فالبنون، على ما يبدو، واسع بين المواطنين وغير المواطنين، ومن الصعب التوقع بأن يتم بينهما دمج حقيقي في أي وقت، وحتى بعد التجنس. وفي دراسة حول اندماج الفلسطينيين في المجتمع الكويتي - من أقام منهم فيها خمس سنوات أو أزيد - اتضح أن معظمهم يرغبون في الرجوع إلى فلسطين عند الإمكان، وأن العلاقات الاجتماعية أو الزواج بينهم وبين الكويتيين تكاد تكون معدومة، إذ تقتصر العلاقات على الكلام عن الأعمال ويكون ذلك في حدود ساعات العمل⁽³²⁾.

وتنزع المجموعات العرقية إلى التكتل في أحياء خاصة بهم. فمثلاً، يتكوّن السكان المهاجرون في قَطر من المجموعات التالية، وهذه تميل إلى السكن في جماعات منفصلة في الدوحة وضواحيها:

- الأجانب (البريطانيون والهولنديون والأميريكيون)،

- العرب من أقطار غير أقطار الخليج،

- العرب من أقطار الخليج، معظمهم من المملكة العربية السعودية والبحرين وعمان.

- الهنود والباكستانيون،

- الإيرانيون،

- الباطانيون من جبال الباكستان⁽³³⁾.

وعمل الإيرانيون والهنود والمصريون الى الابتداء بهجرة الذكور وبزيارة بلدهم الموطن مرة في السنة أو أكثر.

وفي المرتبات الدنيا من المِهْن، يزداد عدد الذكور المهاجرين بسبب الأجور المنخفضة وارتفاع تكاليف المعيشة. كما أن اللوائح الجديدة تحظر هجرة العائلة على ذوي المداخل المنخفضة.

وكان حوالي نصف مجموع المهاجرين في دول الخليج عام 1975 من الآمين، دون أن يكون فرق يذكر بين الإناث والذكور. وحاز 15 في المائة فقط من مجموع المهاجرين على مستوى التعليم الثانوي، وما فوقه. وأعلى الجنسيات تعلماً هم الغربيون، يتبعهم العرب - الفلسطينيون والأردنيون يتميزون بمستوى عالٍ من التعليم - ثم الجنسيات الآسيوية.

وبلغت غالبية أعمار الذكور والإناث (84% و78% على التوالي) بين 15-29 سنة. وبلغ غير المتزوجين منهم 33 في المائة من الذكور و19 في المائة من الإناث العاملات. ومعظم النساء المتزوجات اللواتي يعملن في الكويت يعشن مع أزواجهن⁽³⁴⁾.

الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للهجرة: إن السيل المتزايد من المهاجرين إلى أقطار الخليج يزيد من المنافسة بين القوميات المختلفة، ليس من وجهة ظروف العمل فحسب بل أيضاً من وجهة أنواع العقود، وظروف السكن، ومدى المشاركة في الحياة المدنية والاجتماعية، والمشاركة في نشاطات نقابات العمال السياسية والثقافية، وأثر الاتصالات الاجتماعية بين المهاجرين والمواطنين.

وثمة مقاومة اجتماعية كبيرة ومتزايدة ضدّ ازدياد عدد غير المواطنين. ومع ذلك، فالعمالة المتغربة لا غنى عنها للتطور الاقتصادي في هذه الأقطار، ومن الصعب تحديد توسّع الجماعات المتغربة دون اتخاذ إجراءات صارمة للحدّ من النمو الاقتصادي.

وتتشعب المخاوف بشأن عدد غير المواطنين إلى ثلاث شعب:

(1) أن عددهم يتجاوز عدد السكان الأصليين، (2) تزايد المسؤوليات بشأن توفير المرافق الخاصة بالبنية التحتية، مثل القوة الكهربائية والماء، وبخاصة التعليم والخدمات الصحية، (3) تزايد المشاكل الاجتماعية الناتجة عن انعدام التماسك الاجتماعي بين ما يزيد على 60 من الجنسيات المختلفة التي تعيش في المنطقة.

وترى الدول المستجلبة للعمالة أنه يتحتمّ عليها لكي تحافظ على استقرارها السياسي والاجتماعي أن تزيد معدل تغيير العمل بين غير المواطنين، وذلك لتقصير مدّة إقامتهم في البلاد ومنعهم من ترسيخ جذورهم فيها. غير أن مستوى الإنتاجية ينخفض نتيجة لهذا التغيير المستمر في الأعمال ولتجدّد الحاجة إلى التأقلم على المحيط الاجتماعي والمادي أيضاً. وتتكبد الميزانية القومية عبئاً مالياً كبيراً لتوفير الأجور العالية والتكاليف الخاصة بالأجانب. ولا يُتوقع أيضاً من العمالة الأجنبية أن تستثمر الأموال محلياً، إذ إن اللوائح تعطي الأفضلية للمواطنين في حقوق الاستثمار - سوق البورصة، الجمعيات التعاونية، العقارات، الواردات. وفي حالة مشاريع المشاركة، يجب أن يملك المواطن 51 في المائة من رأس المال ونسباً ماثوية أعلى من الأرباح الصافية.

وكثيراً ما تواجه مشاكل إدارية بسبب تنوع خلفيّتي التعليم والتوجّه بين طبقة المدراء. وينزع ذلك إلى خلق الاختلال في النظام وإلى ضياع القوة البشرية. فالانتهاز إلى الهوية العرقية أشدّ من الانتهاء إلى العمل⁽³⁵⁾.

إنّ مخيمات العمل الخاصة بشركات التعاقد الآسيوية التي تعمل على أساس من الاكتفاء الذاتي - الطعام

والعاملين والمعدات - تميل إلى تكوين جماعات جديدة غريبة عن البنية الحضرية والأصول القومية. وهذه العقود الشاملة التي ينفذها المقاولون الآسيويون لا تسهم كثيراً في تحسين المهارات المحلية أو الخبرات الفنية المحلية. وثمة قلق متزايد بالنسبة للهجرة الآسيوية، ولكن طبيعة البنية الاقتصادية والتخطيط تقضي استمرار هذا الاتجاه لعشرات السنين، وينبغي أن يوجه الاهتمام نحو الاقلال إلى أدنى حد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الهوية القومية والبنية الاجتماعية..

الخطة الحضرية للمستقبل.

إن نمط التطور الحالي يحوّل دول الخليج تحويلاً جذرياً من مجتمعات قبلية إلى مجتمعات يضاهاى مستوى التحضر فيها المستويات الموجودة في أوروبا وكندا وأستراليا. ولا ريب أن نقل هذه الثقافة الحضرية الغربية وغرسها سوف يخلق فجوة بين أهل الحضر والقبائل وتشعباً في تطورهما الاجتماعي والاقتصادي. وستظل المجتمعات الخليجية الثرية تواجه مشاكل اقتصادية اجتماعية عديدة، مثل نقل التقنية وتوفر القوة العاملة والمنافسة الشديدة في تسويق المنتجات الصناعية المشابهة، مثل المنتجات البتروكيمياوية وتسهيلات البنية التحتية. وثمة الآن منافسة شديدة لبناء مراسي وأحواض جافة للسفن، بالإضافة إلى المنافسة المستمرة للحصول على العمالة الماهرة جداً والفنية.

ويتكشف التحضر في دول الخليج عن مكونات واهنة الصلة، من حيث بُنياتها التحتية الاجتماعية والاقتصادية والجسدية. غير أن الدول المصنّعة احتاجت إلى 150 سنة لتصل إلى مستوى التحضر الذي تحقّق في مدن الخليج في فترة طولها 10-15 سنة.

إن انعدام السياسات السكانية المنسقة، الناتج عن التنقل المستمر بين شرائح كبيرة من السكان وعن تنوّع الجنسيات، يجعل من الصعب التخطيط للتطور الحضري على الأجل القريب أو البعيد. ومع ذلك، فإن استغلال الأراضي وملكية الأراضي وتكلفة اقتناء العمارات في وسط المدينة، كل ذلك يشكل معوّقات في سبيل التجديد والتطوير الحضري. وتدعو الحاجة إلى تنظيم أسواق العقارات وإلى وضع حدٍّ لاستغلال الجهات الحضرية⁽³⁶⁾. ويقوم التطور والتوسع في المدن حالياً على الاعتقاد بأن الهجرة إلى الأقطار ستبقى إلى الأبد، لأن التوسع البنيوي قد تجاوز كثيراً متطلبات السكان الأصليين.

وتبدو جليّة الحاجة إلى قسط أكبر من التكامل في الخليج العربي. وينبغي أن تتجه خطط التطور طويلة الأجل نحو خلق بنية اقتصادية تخدم مصالح السكان طويلة الأجل. فالنقط من الثروات التي لا يمكن تعويضها، والأسواق التي توفرها الدول الحالية لا يكفي حجمها لتشكيل وحدات اقتصادية متماسكة عند نضوب النفط. فلا يمكنها أن تستفيد من توفيرات الإنتاج الضخم التي تجعل من التطور الصناعي الرئيسي أمراً عملياً⁽³⁷⁾. ويتركز الاهتمام على التركيب الجسدي للمستوطنات بدلاً من أن يتركز على الإنسان نفسه ونشاطاته واحتياجاته وما تعنيه هذه العمارات بالنسبة إليه.

وينبغي أن يرتبط التحضر في المستقبل بخطة تنمية اقتصادية اجتماعية، وبإنشاء مراكز حضرية حول المشاريع الصناعية، مع البنيات التحتية الخاصة بالحياة الحضرية. كما ينبغي تطوير مراكز حضرية مع الخدمات

الأساسية بالقرب من المستوطنات الريفية (أو المزارع)، بهدف الحد من تركيز الخدمات وإعادة توزيع السكان. ويفتقر التنظيم الإداري في البلديات إلى التنسيق السليم فيما بين المؤسسات الاقتصادية الاجتماعية والمؤسسات السياسية، بالإضافة إلى غيرها من الوكالات الحكومية المتخصصة والوكالات غير الحكومية. ويعاني سكان المدن باستمرار من أعمال الحفر وإعادة البناء وتغيير المواقع ومدّ الأنابيب الجوفية للمياه والكهرباء والمجاري وما إلى ذلك، وتتم هذه الأعمال في العادة بدون تنسيق.

الحاجة للبحوث الحضرية

إن الحاجة للبحوث في أقطار الخليج تغطي جميع أوجه التحضر تقريباً. وتعتمد البحوث الحالية، إلى حد بعيد، على التحليل الديموغرافي القائم على بيانات هي في أكثر الحالات غير دقيقة وغير حديثة. وبما أن معظم مدن الخليج شهدت تغييراً في بُنياتها الاجتماعية والاقتصادية - من الناحيتين الديموغرافية والمكانية - فإنه من بالغ الأهمية تركيز البحوث على طبيعة التغيرات التي حدثت: مدى التغيرات وضخامتها، العوامل التي أسهمت في هذه التغيرات، عمليات التغيير، أثر هذه التغيرات فيما يتعلق بالبنية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الحضرية. وينبغي على الدراسة أن تحدّد التغيرات الكمية والكيفية على السواء. وإن مثل هذه الدراسة تساعد علماء الاجتماع والإداريين على تطوير نماذج للنمو المستقبلي في المدن وتمكّن من التخطيط لمثل ذلك النمو في ضوء التخطيط الاقتصادي الاجتماعي القومي. وتزايد أهمية الدور الذي تلعبه عواصم أقطار الخليج ومدنه الكبرى في التطوير الاقتصادي. ولهذا، يتوجب على البحوث أن تستهدف تقييم الأسس الاقتصادية لهذه المدن. ويمكن تحديد عدد من المواضيع ضمن هذا العنوان، وهي:

- العلاقة بين التصنيع والتحضر. ما هي الخطط التي يمكن تطويرها لكي يشكل النمو الصناعي جزءاً من عملية التحضر؟
- ترابط النشاطات الاقتصادية في المدن الرئيسية وتجمعها. ما هي محاسن ومساوئ التطور المتجمع مقابل التطور المبعثر؟
- انفاق الأموال على الماء والنقل والمساكن والتعليم والصحة والرفاهية العامة ووسائل الترفيه، الخ، بناء على افتراضات مختلفة: مثل تكلفة رأس المال واستنزاف الفائض المالي.
- إن النمو الحضري السريع، وخصوصاً إذا لم يتبع خطاً مرسومة، ينع إلى إنتاج مجموعة متباينة من المشاكل وتحديد العوامل المتعلقة بها والمساهمة في استمرارها، وكيفية إيقافها عند الحد الأدنى أو حلّها نهائياً. وفيما يلي قائمة بالمشاكل الرئيسية التي تُعتبر ذات أولوية في مدن الشرق الأوسط:
- المسكن. ينبغي أن تركز البحوث اهتمامها في تحديد الاحتياجات، في الحاضر وفي المستقبل، بالنسبة لكافة أنواع المساكن لمختلف الطبقات الاجتماعية، آخذة بعين الاعتبار المساحة اللازمة للتوسع.

- **النقل.** ينبغي النظر إلى هذا المشكل من ناحية الأبعاد التقنية الجسدية بالإضافة إلى الأبعاد الاجتماعية النفسية. وقد أضحت النقل آفة من الآفات الكبرى في حياة المدينة، وعلى الباحثين توجيه اهتمامهم نحو قضايا مثل: الوقت مقابل المساحة، وحماية السكان من التلوث.
- **الترفيه.** يخلق النمو الحضري الحاجة لتسهيلات الترفيه العامة وللمؤسسات الخاصة بنشاطات أوقات الفراغ. ما هي احتياجات النمو الحضري المستقبلي من حيث أنواع الترفيه المختلفة لمختلف المجموعات والطبقات الاجتماعية.
- **الإجرام والانحراف.** تتزايد باستمرار معدلات الإجرام، والمدينة تشرف على التحول إلى مصدر لكل أنواع الجرائم، كما أنها تخلق المجرمين. وينبغي القيام بتقييم الجريمة وأنواع الجرائم، مثل حالات الانتحار والقتل والسرقة وتعاطي المخدرات، والعوامل المسببة لها.
- **أحياء الأكواخ، الضواحي المزدحمة والفقيرة، المستوطنات المكونة من بيوت الصفيح المحيطة بالمدن.** فهذه المستوطنات لا تخضع للرقابة وتفتقر إلى التخطيط والخدمات الأساسية. وسكانها هم في الغالب من المهاجرين البدو أو الريفيين، بالإضافة إلى الذين يدخلون البلاد بشكل غير قانوني. وإنه لمن بالغ الأهمية القيام بتحقيق حول بنية مثل هذه التجمعات ووظيفتها. وكثيراً ما تُنتج هذه المستوطنات مشاكل اجتماعية (الأمراض، الدعارة، الإجرام) وتشكل خطراً على بنية الجماعة الحضرية.
- **تأهيل المهاجرين على حياة المدينة - أو إبعادهم عن الثقافة الريفية.**
- ولكي نتفهم الظاهرة الحضرية بكاملها، ينبغي دراسة بعض القضايا الجذرية على الصعيد الاقليمي :
- **ما هي أنماط النمو الحضري التي تساعد أكثر من غيرها على النمو الاقتصادي الشامل، في ضوء ضغوط التزايد السكاني؟**
- **ما هو مستوى التجمع الحضري الذي يتحتم وجوده مسبقاً كعامل مرتبط لإعادة التنظيم الزراعي وللحديث الحقيقي؟**
- **هل التحضر في مدن الخليج فوق الحد المرغوب فيه؟**
- يشكل ما سبق أعلاه بعض الملاحظات التي تتضمن اقتراحات لمواضيع بحث يمكن تعديلها وتكييفها لتناسب بعض القضايا العملية المتعلقة بالإدارة الفعلية للبحوث، مثل التخصيصات المالية، والأقطار التي يتناولها البحث، والعنصر الزمني، وتكوين فريق العلماء، ونطاق المواضيع المتقاة للبحث.
- ويمكن التوصل إلى نتائج تساعد في التخطيط للسياسات الحضرية والمشاريع التطويرية في المستقبل عن طريق التعاون بين العلماء من مختلف فروع علم الاجتماع، ومن مختلف الأقطار ذات المشاكل المشابهة، ومن يُبدون استعداداً للمشاركة في العمل الجماعي.

المراجع

1. Mustafa Tolba, "The holistic concept of the environment — natural and man-made," paper presented to Conference on Role of Municipality in Environment Protection of Arab Cities held in Kuwait, December, 1981.
2. Ibid.
3. Mahmoud Ali Al-Daoud, *Arab Gulf and International Relations* (in Arabic) (League of Arab States, Institute of Higher Studies, Al-Makef Publishing House, Cairo).
4. M. Ruamaihi, "Gulf States — a study in development" paper presented to Conference on Ideology Framework of Social Action in Arab World, Sept, 1981.
5. Ali K. Akuwari, "Nature of social and economic development," paper presented to 2nd Conference on Women in the Gulf, March/April, 1981.
6. A.F. Al-Nafeesi, "The Gulf Council — political strategy framework," lecture given in Kuwait, 20 April, 1982, Kuwait University and Economic Society Symposium.
7. United Nations Demographic Year Book (1976).
8. Ibid.
9. For further details see: Amer Kubaisi, "Highlights on the manpower problem in UAE," paper presented in the Seminar on Man and Society in the Arab Gulf, organized by University of Basra, Iraq, 1979, pp. 286-90
10. J.S. Birks and C.A. Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region*, (ILO, Geneva, 1980).
11. See I. Qutub et al, *Urban Growth and Development in Gulf States* (Arabic) (Al-Matbouat Press, 1980), p. 47.
12. M. Rumaihi, "The Human capital — The continued development in the Gulf States," (Arabic), paper presented to Conference on Issues for Human Resource Development, Kuwait, 1975.
13. Qutub, op. cit..
14. Emre Kongar, "Some theoretical observations on the development of the Arab world vs theory of modernization," paper presented at the Seminar on Man and Society in the Arab Gulf, held at the University of Basra, Iraq, 1979.
15. See M. Rumaihi, op. cit.
16. Frauke Heard-Bey, "Development anomalies in The Bedouin oases of Al-Aliwa," *Asian Affairs*, vol. 61 (1974), p. 280,
17. Christine Osborne, *The Gulf States and Oman* (London, Croom Helm, 1977), p. 38.
18. John Duke Anthony, *Arab States of the Lower Gulf* (The Middle East Institute, 1975), p. 106.
19. P. Beaumont et al, *The Middle East: A Geographical Approach* (London, John Wiley, 1976).
20. Ali K. Al-Kuwari *Role of Public Projects in Economic Development* (Arabic) (Kuwait National Council for Arts, Series no. 42).
21. Riad Tabara, "Growing cities of the Arab world." *Arab Times*, Kuwait, 17 April, 1982.
22. Henry Azzam, "Patterns of urbanization and economic development in the Arab region" (Arabic), paper presented at Seminar on Population Distribution and Development in the Arab World, Univ. of Kuwait, ILO and Arab Planning. Institute, Nov., 1981.
23. Jassem Al-Manai, "Industrial development in Bahrain," PhD thesis presented to Sorbonne University, 1980, France.
24. M. Wajih Badawi et al, "A study on methods of transfer of technology and its relation to the industrial development in Arab Gulf States" (Arabic), paper published in *Afaq Iqtisadiya* (UAE, Jan. 1980) p. 67,

-
25. *The Economist*, 10 December, 1977.
 26. Abdel Maqsoud Ali, "Food security in Arab Gulf States," paper delivered to the First Conference on Food Security held in Dubai, 1981.
 27. Nader Ferjani, "The problem of manpower in the Arab Gulf and its horizon," paper presented at a Seminar on New Aspects of Cooperation in the Arab Gulf states — local and International Framework, held in Kuwait, April, 1982 (in Arabic).
 28. Osama El Khoudi, "Towards establishment of a techonological base in the Arab Gulf States," paper presented to the conference (see footnote no. 41) in Arabic.
 29. *Kuwait — Ministry of Interior Report* published by *Arab Times*, May 4, 1982.
 30. See Birks and Sinclair op.cit.
 31. Annual Reports to the BES, OEDS and NSB by M. Abdelkla on Export of Filippino Manpower (Institute of Labor and Manpower Studies, Manila, 1979).
 32. See study on "Assimilation of migrant Palestinian families in Kuwait Society," by I. Qutub and Wajeeh Yasseen, *Social Science Journal* (University of Kuwait, 1981), Special Issue.
 33. Juhain Sultan, "Oil and its impact on Qatari Society" (Arabic), paper presented to the Conference on Man and Society in the Arab Gulf, held in Basra, 1979.
 34. I. Qutub, "Socioeconomic impact of migration in Gulf societies," *Arab Gulf Journal* (University of Basra, Iraq), vol. 11, no. 1 (1979).
 35. *Qays Al-Momen*, "Asian migration to the Arab Gulf and its role and impact on Arbization of the Gulf," paper presented at conference held by Universtity of Basra, Iraq in Nov. 1979.
 36. *United Nations, Fund for Population Activities — Populi*, vol. 3. (1981).
 37. Timothy G. Biblock, "Theory and the prospects for integration in the Arab Gulf," paper presented in the Seminar on Man and Society in the Arab Gulf held by University of Basra, Iraq, 1979.